

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تراجع جودة الديمقراطية في العالم ومخاطر صعود الشعبوية

The decline in the quality of democracy in the world and the dangers of the rise of populism

مداني ليلي 1 Madani Leyla، حكيم غريب 2 Hakim Gherib

1 جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية،

University M'Hamed Bougara of Bumerdes. Laboratory for Political and International Studies
l.madani@univ-boumerdes.dz

2 المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مخبر بحث تحليل السياسات الشرق أوسطية،

National Higher School of Political Science. Laboratory for Middle Eastern Policy Analysis
Researcher
Gherib.hakim@enssp.dz

المؤلف المرسل: مداني ليلي Madani Leyla الإيميل: madanirdll@gmail.com

تاريخ القبول: 2021-06-22

تاريخ الاستلام: 2021-02-10

الملخص:

تشهد الديمقراطية تراجعاً في جودتها في أغلب دول العالم خاصة منذ بداية القرن 21 بالمقابل تشهد الشعوب صعوداً وانتشاراً واسعاً ليس فقط في الديمقراطيات الناشئة ولكن حتى في الديمقراطيات العريقة، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أسباب تراجع الديمقراطية في العالم والاختلافات التي عرفت والتي شكلت أسباباً رئيسية لصعود الشعبوية، مع التركيز على طبيعة التهديد الذي يشكله صعود الشعبوية على تآكل الديمقراطية، وقد تم التوصل إلى أن الشعبوية تهدد استقرار الديمقراطية في العالم وأنه تهديد لا يرقى إلى حد تهديد وجودها، ولكن له انعكاسات سلبية على مؤسساتها وآليات عملها وبالتالي على جودة الديمقراطية على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الشعبوية، جودة الديمقراطية، فريدم هاوس.

Abstract:

The democracy is declining in quality in most countries of the world, especially since the beginning of the 21st century. Populism is rising and spreading, not only in emerging democracies, but even in ancient democracies. This study therefore aims to illustrate the causes of the decline in democracy in the world and the failures it has identified as the main causes of populism's rise, focusing on trying to determine the extent of the threat, that populism poses to the erosion of democracy.

Keywords: democracy, populism, the quality of democracy, Friedam House.

مقدمة:

وأسباب صعود الشعبوية وما تبعات هذه الأخيرة على استقرار الحكم الديمقراطي؟
ويأتي الاهتمام بدراسة هذه الاشكالية في سياق التفكير الاستشرافي لمصير الديمقراطية في ظل ضغوط الشعبوية وانطلاقاً من ذلك تحاول الدراسة تنفيذ فرضية مفادها:
أن هناك علاقة ارتباطية بين تراجع الديمقراطية خاصة مع غياب التمثيل وصعود الشعبوية كبديل لها وهو ما جعل الشعوب اليوم ساحة للتجارب الايديولوجية.
وسيتطرق الى مناقشة اشكالية هذه الدراسة وتنفيذ الفرضية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستعراض مؤشرات تراجع الديمقراطية ومناقشة اسباب تراجع الديمقراطية وصعود الشعبوية وتأثير ذلك على نوعية وجود الديمقراطية اعتماداً على مجموعة متنوعة من التقارير والدراسات العلمية وقد تم ضمن هذا الاطار التطرق إلى ذلك من خلال المحاور التالية:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الوضع الحالي للديمقراطية في العالم ككل بالعودة إلى مختلف الدراسات والتقارير التي توضح واقع ممارسة الديمقراطية وتراجع مؤشرات في مختلف دول العالم بالمقارنة مع تعزيزها، مع الإشارة بداية إلى أن تلك المؤشرات تختلف من دولة إلى أخرى إلا أن نوعية الديمقراطية في تدهور مستمر منذ حوالي 14 سنة على الأقل، والأمر يرجع إلى التحولات على المستويات المحلية والعالمية التي أثرت بقوة على ممارسة الديمقراطية منذ أكثر من عقد من الزمن، وهنا ظهرت الشعبوية كبديل للديمقراطية والتي يستوجب فهمها هي الأخرى ضمن سياق التحولات والتوجهات الأوسع التي تؤثر على السياسات الحكومية والقوى التي تقودها، وعليه تعالج هذه الدراسة اشكالية مفادها: ما المقارنات التي يمكن عقدها بين أسباب تدهور نوعية الديمقراطية في العالم

المحور الأول: مؤشرات وأسباب تدهور نوعية الديمقراطية في العالم.

المحور الثاني: الشعبية أنواعها وأسباب صعودها.

المحور الثالث: مخاطر صعود الشعبية على استقرار الديمقراطية

المحور الأول: مؤشرات وأسباب تدهور نوعية الديمقراطية في العالم

يتطرق هذا المحور إلى مؤشرات تراجع نوعية الديمقراطية في العالم من خلال تقرير منظمة فريدم هاوس حول الحرية والديمقراطية وكذا إلى الأسباب الأساسية التي أدت إلى ذلك خاصة في ظل تشابك وتعقد العلاقات المجتمعية داخل الدولة الواحدة وبين الدول وتداخل التأثير والتأثر في ظل تسطح العالم نتيجة الوفرة التواصلية وتبعاتها.

أولاً- مؤشرات تراجع جودة الديمقراطية:

يستخدم الباحثين لتوضيح مظاهر تراجع جودة الديمقراطية في العالم تقييمات الخبراء خاصة من خلال البيانات التي تنشرها سنويا منظمات حكومة وغير حكومية تستخدم مجموعة من البيانات لقياس جودة الديمقراطية في أي دولة من دول العالم، وبناء عليها يتم قياس درجة الحرية ومن خلالها مدى جودة أو تراجع الديمقراطية في أي بلد، وتعتبر أحد أهم تلك المؤشرات ما تنشره منظمة فريدم هاوس حول واقع الحرية ووضع الديمقراطية والتي بينت ان هذه الأخيرة في تراجع، وان ذلك التراجع يظهر من خلال ممارسة الديمقراطية خاصة في ظل تراجع السيطرة الشعبية على صنع القرار العام بالإضافة إلى تراجع المساواة في التصويت بين المواطنين لأسباب عرقية أو دينية أو اثنية أو نتيجة التصييق على الحريات والاعلام والصحافة، وغيرها من العوامل التي تعتبر محددات أساسية لنظام ديمقراطي جيد.

وبناء على ذلك فإن الديمقراطية تتطلب توفر خمس سمات ديمقراطية رئيسية تغطي 16 سمة فرعية والتي تتمثل فيما يلي:

1-حكومة تمثيلية: والتي تضم انتخابات نزيفة وحق التصويت الشامل والأحزاب السياسية الحرة والحكومة المنتخبة.

2- الحقوق الأساسية: حق الوصول إلى العدالة والحريات المدنية من خلال حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع وحرية الدين وحرية الحركة والنزاهة الشخصية والأمن، وكذا الحقوق الاجتماعية والمساواة ومساواة المجموعة الاجتماعية والرفاه الأساسي والمساواة بين الجنسين.

3- الرقابة على الحكومة: والتي تتطلب برلمان فعال واستقلال القضاء ونزاهة وسائل الإعلام

4-إدارة محايدة: من خلال غياب الفساد والإنفاذ اللازم.

5-المشاركة التشاركية: من خلال مشاركة المجتمع المدني والمشاركة الانتخابية والديمقراطية المباشرة والديمقراطية المحلية¹ من خلال اعطاء صوت للشعب على المستوى المحلي.

تعرف الكثير من المبادئ تراجعاً بسبب غياب ثقة المواطنين في حكوماتهم مما أدى إلى أزمة ديمقراطية* نتيجة أزمة الثقة في النخب السياسية والأحزاب السياسية والبرلمانات، وبشكل عام انخفاض الثقة في السلطات السياسية ناتجة عن ضعف أداء المؤسسات الديمقراطية والوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يشهد تراجعاً في أغلب دول العالم خاصة في ظل جائحة كورونا التي لديها أكثر من سنة

إن نوعية الديمقراطية تتدهور في الكثير من دول العالم، بالرغم من انه كان متوقعا أن تزداد جودة الديمقراطية في الدول الناضجة، كما ان العديد من الدول غير الديمقراطية عرفت احتجاجات ومطالب وثورات تطالب بالديمقراطية إلا أن النتيجة كانت مخيبة لأمال أغلب الشعوب خلال ما عرف بالهوجة الرابعة من التحول الديمقراطي الذي لم يثمر، وعليه فان "ظهور الديمقراطية في أي بلد هي كفاح طويل وناقص بكل تأكيد من أجل تحقيق ثلاث اشياء ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها والتي تتمثل في: تقييد الحكام المستبدين واستبدال الحكام المستبدين بحكام عادلين وعقلانيين والحصول على نصيب لأفراد الشعب الأساسيين في وضع القواعد"² ومنه التأثير على القرارات السياسية والسياسات الحكومية باتجاه يخدم الصالح العام

ومع الأسف اليوم وفي ظل التعقيد والغموض والشك وعدم اليقين الذي يسود مختلف المشكلات التي تعرفها الدول محليا وحتى تلك التي تعرف انتشارا عالميا فانه

فمن مجموع 195 دولة شملتها الدراسة تم احصاء 83 دولة حرة في حين 63 دولة حرة جزئيا و49 دولة غير حرة، وان التراجع في مؤشرات جودة الديمقراطية تعرفها أكبر الديمقراطيات وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والمخطط المرفق يوضح ان الولايات المتحدة مثلا خسرت خلال 10 سنوات 8 نقاط ضمن مؤشر الحرية بعد ما كانت في الرتبة 94 سنة 2009 نزلت الى الرتبة 86 سنة 2019، وهو ما يوضح ان تراجع الديمقراطية لا يمس الديمقراطيات الوليدة ولكنه مس أيضا الديمقراطيات العريقة كالولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وفرنسا والهند... الشكل (3).

إن ردود الفعل على الوضع المتدهور على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ظهر من خلال الاحتجاجات الجماهيرية التي ظهرت منذ سنة 2011 واستمرت خلال عام 2019 في كل منطقة من مناطق العالم هي "تذكير بأن التوق العالمي للمساواة والعدالة والتحرر من الاضطهاد لا يمكن إخماده أبدا، في البلدان الحرة والحررة جزئيا وغير الحرة على حد سواء ونزول الناس إلى الشوارع للتعبير عن استيائهم من أنظمة الحكم الحالية والمطالبه بتغييرات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج أفضل وأكثر ديمقراطية، وبالرغم من ان الاحتجاجات كانت كثيرة بأعدادها وكثافتها، فإنها كثيرا ما تعثرت في مواجهة مقاومة المدافعين عن الوضع الراهن، فالتقدم واضح في بعض الحالات، لكن النتائج النهائية غير واضحة، والاحتجاجات بشكل عام لم تفتح بعد فترة جديدة من التقدم الديمقراطي العالمي⁵، وهذا ما يبين ان الديمقراطية تتراجع من حيث جودتها ليس فقط في الديمقراطيات الناشئة أي حديثة العهد بالديمقراطية ولكن حتى في الديمقراطيات العريقة كالولايات المتحدة والهند وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية كفرنسا وإيطاليا، كما أن جائحة كوفيد19 التي انتشرت في كل دول العالم أدت الى زيادة التضييق على الحريات في كل دول العالم استجابة للتقليل من انتشار الوباء إلا أن المخاوف الحالية من قبل عدد من الباحثين وحتى الناشطين هي ان يتحول العالم باتجاه الدولة السجينة خاصة في ظل طول مدة الجائحة وتحورها.

ثانيا- اسباب تراجع نوعية الديمقراطية:

تشترك العديد من العوامل في تراجع جودة ونوعية الديمقراطية في اغلب دول العالم بما في ذلك الديمقراطيات

"تتضافر الوحشية المطلقة للأنظمة الاستبدادية والانحلال الأخلاقي للقوى الديمقراطية لجعل العالم معاديا بشكل متزايد للمطالب الجديدة لحكم أفضل، لقد ظهر عدد مذهل من حركات احتجاج المواطنين الجديدة خلال السنوات الماضية، مما يعكس الرغبة العالمية التي تنصب في الحقوق الأساسية، ومع ذلك فقد واجهت هذه الحركات في كثير من الحالات مصالح راسخة بعمق قادرة على تحمل ضغوط كبيرة ومستعدة لاستخدام القوة المميتة للحفاظ على السلطة، وفشلت احتجاجات عام 2019 حتى الآن في وقف الانحدار العام للحرية العالمية، وبدون دعم وتضامن من الديمقراطيات الراسخة، فمن المرجح أن تستسلم للانتقام الاستبدادي³، ويمكن ضمن هذا الاطار توضيح التراجع في الحرية والديمقراطية على مستوى العالم من خلال المخطط التالي لمنظمة فريدم هاوس والذي يشرح ذلك ضمن مؤشر تعداد الدول ضمن صافي المكاسب المحققة وصافي الانخفاض والهبوط في مؤشرات الديمقراطية. ويبين الشكل (1) مخططا لتآكل الديمقراطية في العالم

يشير ذلك المخطط إلى أنه في سنة 2019 مثلا عرفت حوالي 64 دولة تراجع وهبوطا في مؤشرات الحرية والديمقراطية في حين 37 دولة فقط عرفت تحسنا في مؤشرات الحرية وممارسة الديمقراطية (صافي المكاسب) وتبين منظمة فريدم هاوس من خلال النتائج التي لخصتها ضمن هذا المخطط انه منذ سنة 2006 تشهد أغلب الديمقراطيات تراجعا في مستوى الحرية وأن هذا الانحدار والهبوط في مؤشرات الحرية يزداد بشكل كبير وان سنة 2015 عرفت خلالها 72 دولة تراجعا في مؤشرات الحرية في حين فقط 43 دولة عرفت تحسنا في مؤشرات الحرية، كما أن انتشار الديمقراطية في العالم "توقف خلال الموجة الثالثة، كما أن معظم تلك الأنظمة السياسية في الموجة الرابعة المفترضة تنعكس أو تتوقف إلى أنواع من أنظمة مختلطة⁴ أي الهجينة أو الحرة جزئيا، وللتوضيح أكثر تبين الخريطة المرفقة حسب تقرير منظمة فريدم هاوس عن الحرية الصادر سنة 2020 تصنيف الدول الى دول حرة وهي باللون الأخضر والدول الحرة جزئيا باللون البرتقالي والدول غير الحرة باللون البنفسجي كما هو موضح في الخريطة الشكل (2).

العريقة وبشكل عام من خلال تشابك وتداخل مجموعة من الأسباب تتمثل في:

1-عالم بدون قيادة ديمقراطية: نفس الاتجاهات التي زعزعت استقرار الديمقراطيات الكبرى وأبعدتها عن مبادئها التأسيسية قد فصلتها عن بعضها البعض، وخلقت فراغاً على المسرح الدولي، في حين كانت الديمقراطيات قد تصرف في وقت من الأوقات بانسجام لدعم النتائج الإيجابية للآزمات العالمية، فإن الدول الاستبدادية المتباينة كثيراً ما تتدخل الآن في الانتهاك وتحاول فرض إرادتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثلاً، وهو ما يعني أن الافتقار إلى القيادة الدولية المتسقة من الديمقراطيات شجع القوى الاستبدادية على الانخراط في حروب مدمرة بالوكالة مثلما يحدث في سوريا مثلاً⁶، واليوم تقلضت دعوات الديمقراطية خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت في أوجها خلال بداية القرن 21 ولعل ما يفسر ذلك ما ذهب إليه صموئيل هنتنغتون في كتابه الموجة الثالثة بأن التحول الديمقراطي لا يكون إلا من خلال توفر الظروف اللازمة وتوفر النموذج الجيد كدافع لذلك⁷، وعلى خلاف ذلك بالرغم من أن ظروف ثورات الربيع العربي كان يمكن أن تستثمر لامكانية تحول تدريجي باتجاه الديمقراطية إلا أن غياب القيادة الدافع باتجاه التحول الديمقراطي بل دعم تلك القيادات للحكام المستبدن أنتجت نموذج من الانتكاسة لأي ثورة أو احتجاج في المنطقة العربية (النموذج السوري).

2-انسحاب الدولة من أداء وظيفتها الاجتماعية وخلل في العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين:

إن انسحاب الدولة من المهمة التي استمدت منها شرعيتها في معظم القرن 20 يجعل بناء اجماع للمواطنة أمر في غاية الصعوبة⁸ في ظل تراجع توفر السلع العامة كالأمن الداخلي والخارجي، والرفاهية الاقتصادية، والعدالة في توزيع السلع الأساسية والدخل والضمان الاجتماعي وفرص الحياة المتساوية والعدالة في توزيع الدخل انعكست على وانعدام الأمن الشامل للمواطن مما أخل بالعقد الاجتماعي الذي أقامت الدولة علة وجودها وحققها في امتثال المواطنين لها عليه والذي يتضمن الوعد بحماية رعاياها من الأخطار التي تهدد وجودهم ولكنها لم تعد قادرة على الوفاء بوعدها لحماية الفرد خاصة في ظل الاخطار التي تهدد دوام النظام

الاجتماعي والثقة به، وهو النظام الذي تقوم عليه لقمة العيش (الدخل والوظيفة) و الأخطار التي تهدد موقع المرء من العالم ومكانته والهوية الاجتماعية (الطبقة، النوع، العرق، الدين)، أو لم تعد قادرة على تحمل المسؤولية من أجل إعادة الالتزام بوعودها في ظل هيمنة الأسواق التي تتبع العولمة بوتيرة سريعة وتخرج عن سلطان الدولة⁹، كل هذه الاعتبارات في مجموعها شكلت استياء حاداً لدى المواطنين دفعهم للاحتجاج وانعكس ضمن اضطرابات في العلاقة بين الحكام والمحكومين.

3-نفور المواطنين من السياسة وزيادة امتناع الناخبين

عن التصويت: تشهد أغلب دول العالم تراجعاً في تصويت الناخبين نتيجة غياب الثقة في النخب الحاكمة وهو ما يظهر كذلك في تراجع عضوية المواطنين في الأحزاب السياسية التقليدية سواء الأحزاب الاشتراكية أو الليبرالية في ظل السخط الواسع من المواطنين على الوضع العام خاصة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي في الكثير من الدول وهو ما يبرز نتيجة فشل التمثيل أو عدم فعاليته في أحداث تغيير ايجابي للمواطن" تكريس لشعور الاقتراب لدى المواطنين عن السياسيين خاصة في ظل عدم تعبير الحكام عن هويتهم¹⁰.

4-تداعيات الإصلاحات النيولبرالية والأزمة المالية لعام

2008: خلق حوافز للأحزاب للتأكيد على النداءات الثقافية والاجتماعية بدلاً من النداءات الاقتصادية أو الطبقية وقوض الطبيعة التمثيلية للديمقراطية¹¹.

5-القوة المتزايدة للجهات الفاعلة دون المساءلة: مثل

المؤسسات عبر الوطنية أو البنوك المركزية أو الهيئات التنظيمية وانتشار ترتيبات الحوكمة المعقدة التي تتجنب المساءلة والشفافية¹²

6-زيادة التقلبات والانقسامات التي أصبحت أغلب

المجتمعات تعانيها اليوم: أو التمييز المستمر ضد الجماعات العرقية أو الطبقات أو النساء كلها علامات تبين أن المشاركة والتمثيل يفشلان في التأثير على تغير الوضع الراهن وهو ما يعني مزيداً من التراجع في الديمقراطية خاصة في ظل زيادة الانقسامات ضمن الانتماءات الفرعية.

7-بيئة خارجية تعمل على إحاطة الديمقراطية: إن البيئة

الخارجية تساهم إلى حد كبير في إعاقة أو تثبيت أو زعزعة استقرار الديمقراطية، وتشمل الظروف الخارجية للاندماج

تختلف تعريفات أو تحديد مفهوم الشعبوية بشكل عام نتيجة اختلاف طرق ممارستها منذ القرن 19 إلى يومنا هذا إلا أنه بشكل عام تتفق جل الدراسات على أنها كحركة معارضة ومناهضة للحكومات والنخب الحاكمة وتبتغي تغيير الوضع من خلال مناشدة الشعب وخاصة الفئات الهشة للقيام بذلك التغيير ومساندتها في أحداثه.

1- تعريف الشعبوية:

استخدم مصطلح "الشعبوية" لأول مرة لوصف حركات سياسية محددة في القرن التاسع عشر وأولها كانت الحركة الزراعية في الولايات المتحدة في تسعينيات القرن التاسع عشر والتي أصبحت في النهاية حزب الشعب، وقد تشكلت كحركة معارضة أيدت التشكيك في السكك الحديدية والبنوك والنخب السياسية، وقد تبنوا لقب "الشعبيين" من الكلمة اللاتينية *populus* (الشعب)، وكانت رسالتهم هي "التخلص من" الأثرياء والأرستقراطيين وجميع الجردان الأخرى" وتنصيب الشعب في السلطة مما سيجعل كل شيء على ما يرام¹⁷ حسيم، وقد كانت الحركة الثانية التي ارتبطت في وقت مبكر بمصطلح الشعبوية هي حركة نروينشستوف Narodnichestvo الروسية في ستينيات وسبعينيات القرن 19، وهي حركة من الطلاب الثوريين والمثقفين الذين رأوا أن على الفلاحين الريفيين أن يشكلوا أساس ثورة لإلغاء الحكم القيصري.

أما في القرن 20 فمنذ الخمسينيات أصبحت الشعبوية مرتبطة بظواهر متنوعة مثل الحركات السياسية التي تدعم القادة الكاريزماتيين "في أمريكا اللاتينية مثل خوان بيرون في الأرجنتين أو جيتوليو فارغاس في البرازيل وصولاً إلى هوغو تشافيز في فنزويلا، وحتى بعض الأحزاب السياسية العربية التي هيمنت في الخمسينات والستينات"¹⁸، وكذا مرتبطة بالانقلابات العسكرية في إفريقيا التي تناصر الثورة الاجتماعية (مثل جيري رولينغز في غانا)، ولعل الشيء المهم في كل الحركات التي برزت في مختلف مناطق العالم في تلك الفترة هو رؤية الشعبوية كرد فعل على التحديث، وقد أوضح سيمور مارتن ليسيت أحد أبرز منظري التحديث أن الشعبوية تعبير سياسي عن مخاوف وغضب أولئك الذين يرغبون في العودة إلى حياة أبسط قبل الحداثة¹⁹.

وفي سنة 2004 وضع مود Mudde تعريفا للشعبوية كان الأساس للتحليل الدقيق فيما بعد حيث جادل من

والسياق الاجتماعي والاقتصادي، والمجتمع المدني والتكامل الدولي أو الإقليمي في المنظمات وأنظمة السياسة التي غالباً ما تؤدي إلى تشويه الديمقراطية في سياق معين أو مما يجعلها أكثر هشاشة وعدم استقرار¹³.

8-تأثير العولمة وعبر الوطنية على الديمقراطية بتعزيزها

للسلطة التنفيذية: في تمثيل الحكومات فقط في سياق نظم الحوكمة الدولية، حيث فقدت البرلمانات وهي جوهر الديمقراطيات التمثيلية بعضاً من تشريعاتها ورقابها، كما مكنت العولمة الجهات الفاعلة المالية مثل البنوك الصناديق والمستثمرين والشركات العالمية الأسواق التي وأصبحت جهات رئيسية للحكومات، كما كان الحال مع الأزمات المالية بعد عام 2008، يمكن لهذه المنظمات إخراج مشاكل الدول وإجبار الحكومات على إنقاذها¹⁴ وهنا لا بد من التأكد من مدى قدرة الممثلون المنتخبون من التأثير فعلاً أم أنهم يتصرفون وفقاً لمتطلبات الشركات الكبرى والبنوك الدولية وجماعات الضغط والأنظمة فوق الوطنية، هذا ما يجعل من الديمقراطية الغربية "معيبة ومريضة...أنها حصاد الهيمنة، إلا أنها أفضل من الاستبداد والدكتاتورية"¹⁵.

وما يمكن الإشارة إليه ضمن هذا الإطار أنه وفقاً لتعدد أسباب تدهور نوعية الديمقراطية والتي تلتقي مع أسباب صعود الشعبوية وانتشارها ضمن أشكال مختلفة يجعل الشعبوية "شاهدة على فشل الأيديولوجيات أو ربما ضرباً من الفراغ أو الاستقالة أو العزوف...المهم أنها مطروحة بوصفها عودة إلى الشعب وبالتالي عودة إلى الحس السليم"¹⁶ حسب مؤيديها وقادتها، لأن النخب الحاكمة في الديمقراطيات عاجزة عن إيجاد حلول لمختلف القضايا التي تؤثر على نوعية الديمقراطية وهذه الأخيرة جعلت الشعوب تفقد ثقتها في حكومتها ونخبها السياسيين.

المحور الثاني: الشعبوية أنواعها وأسباب صعودها

يتضمن هذا المحور تحديداً لمفهوم الشعبوية وإن كان لا يوجد إجماع حول تعريف محدد متفق عليه لهذا المصطلح وكذا التطرق إلى أنواع الشعبوية مع التركيز على الشعبوية الثقافية التي تعرف انتشاراً أكثر خلال السنوات الأخيرة وكذا إلى تحديد أسباب صعود الشعبوية والتي تتقاطع إلى حد كبير مع أسباب تراجع جدودة أو نوعية الديمقراطية كممارسة في أغلب دول العالم.

أولاً- تعريف الشعبوية وأنواعها:

- **الشعبوية المناهضة للمؤسسة:** ترى أن الأشخاص الحقيقيين على أنهم ضحايا يعملون بجد لدولة تديرها مصالح خاصة وأجانب على أنهم نخب سياسية. على الرغم من أن جميع أشكال الشعبوية تهاجم النخب السياسية ، إلا أن الشعبوية المناهضة للمؤسسة تميز نفسها من خلال التركيز على نخب المؤسسة باعتبارها العدو الأساسي للشعب ولا تزرع الكثير من الانقسامات داخل المجتمع.²³ ، وقد تم تلخيص مجمل سمات وموضوعاتها الشعبوية بأنواعها الثلاث في الجدول (1)

لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من هذه التصنيفات للشعبوية إلا أنه قد "يجمع بعض الشعبويين بين عناصر الأشكال الثلاثة للشعبوية من خلال نسج الأزمات الثقافية مع الأزمات الاقتصادية، ويستخدمون كلاهما لتبرير تطهير المؤسسة، كما يعتبر تصنيف أحزاب وقادة معينين على أنهم شعبيون عملية محفوفة بالمخاطر بسبب الخلافات العديدة حول تعريف الشعبوية وحقيقة أن الشعبوية ليست ظاهرة ثنائية إما حاضرة بالكامل أو غائبة تماما، قد يكون من السهل التعرف على بعض القادة على أنهم شعبيون كاملوا النضج لكن العديد منهم يجلس على الحدود"²⁴، ويمكن حصر القواسم المشتركة لمختلف أنواع الشعبوية هو تقسيمها للمجتمع إلى الأنا والآخر وبالرغم من أن معادتها وتحديدتها للآخر تختلف من نوع لآخر كما أنها جميعا "تتغذى من الخطاب القومي المتطرف وهذا ما يجعلها تتصف بالانغلاق القومي وتسميت في الدفاع عن الثقافة القومية ومعاداتها للعولمة والتنوع الثقافي والمهاجرين...وغالبا ما تنتهي الحركات الشعبوية إلى الفاشية"²⁵، وان كان لا يمكن التعميم خاصة بالنسبة لبعض الأحزاب اليسارية الشعبوية بخلاف الأحزاب اليمينية المتطرفة.

ثانيا- أسباب صعود الشعبوية:

تختلف الشعبوية من دولة لأخرى ولكن أساسها أنها توجه يتبناه بعض السياسيين للتأثير على مشاعر الناس خاصة في وقت الأزمات، وتعتبر هذه الأخيرة أحد الأسباب التي جعلت منهم يحضون بجاذبية نظرا لتركيزهم على ما يخيف الشعوب، ويحدد ضمن هذا الإطار تقرير شعبيون في السلطة في انحاء العالم بدراسته لـ 46 زعيما شعبويا أو حزبا سياسيا شغلوا مناصب تنفيذية في 33 دولة بين عامي 1990 و 2018 والذي وجدت "أن بين عامي 1990 و 2018

خلاله بأن الشعبوية هي "أيديولوجية قائمة على عنصرين: فكرة الشعب النقي ضد النخبة الفاسدة، والاعتقاد بأن السياسة يجب أن تكون تعبيراً عن إرادة الشعب"²⁰، وهذه الثنائية هي التي تشكل القاعدة الأساسية التي تركز عليها الحركات الشعبوية في العالم سواء كانت داخل السلطة أو خارجها.

وتعتبر الشعبوية كظاهرة "بوصفها خطابا سياسيا يجمع بين المخاطبة والممارسة ويستثمر في غضب فئات شعبية على المؤسسة الحاكمة والنخب السياسية"²¹، ويعرف الشعبويون انفسهم باعتبارهم الممثلين الحقيقيين للشعب دون غيرهم فهم من يتكلمون لغة الشعب ويخاطبونهم دون واسطة، وضمن هذا الإطار ميز الباحثين بين ثلاث انواع من الشعبوية الثقافية والاجتماعية الاقتصادية والمناهضة للمؤسسة.

2- أنواع الشعبوية:

تعمل الشعبوية على إحداث تحول جذري في المشهد السياسي العالمي ضمن ثلاث انواع من الشعبوية التي انتشرت ويحدد التقرير الصادر عن معهد Global Challenges بعنوان الشعبويون في السلطة في انحاء العالم Populists in Power Around the World تلك الأنواع وفقا لكيفية تأطير القادة الشعبويين للصراع بين "الأشخاص الحقيقيين" والأجانب وهي:

- **الشعبوية الثقافية:** تزعم أن الأشخاص الحقيقيين هم الأعضاء الأصليون في الدولة القومية، ويمكن للغرباء أن يشملوا المهاجرين والمجرمين والأقليات العرقية والدينية والنخب العالمية، تميل الشعبوية الثقافية إلى التأكيد على التقاليد الدينية والقانون والنظام والسيادة وتصوير المهاجرين كأعداء في حين بدلا من ذلك يمكن فهم "التعددية الثقافية كقوة اقتصادية حيوية بدلا من استحضارها كتهديد ثقافي اخلاقي وسياسي"²²، وهو ما يجعل من الهجرة قيمة مضافة للدولة بدلا من اعتبارها تكلفة اضافية وتهديد للأمن القومي.

- **الشعبوية الاجتماعية والاقتصادية:** ترى أن الأشخاص الحقيقيين هم أعضاء صادقون ويعملون بجد في الطبقة العاملة ، ويمكن أن يشمل الغرباء الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال والجهات الفاعلة التي يُنظر إليها على أنها تدعم نظاما رأسماليا دوليا.

أثرت خطاباته على مختلف القضايا الداخلية والخارجية وساهم حتى اللحظة الأخيرة من خروجه من البيت الأبيض في التشكيك في نتائج الانتخابات الرئاسية) والتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexiters أين انقسم البريطانيون بين مؤيدين للخروج ومعارضين له وازداد الاستقطاب الشعبي اتجاه قضايا البطالة والهجرة والاندماج ... والنجاح الانتخابي لحركة الخمس نجوم الإيطالية، وتضاعف الدعم للأحزاب الشعبوية في جميع أنحاء أوروبا خاصة تلك المناهضة للاجئين والمهاجرين من خلال اليمين الشعبي كحزب البديل من أجل ألمانيا.

6- الوفرة التواصلية: تزايد دور وسائل التواصل الاجتماعي خاصة Facebook و Twitter مما جعل العالم نوعا من الساحة العامة يمكن فيها للجميع التعبير وإيصال أصواتهم وهو ما ساهم في زيادة الضغط على المؤسسات الديمقراطية من جهة "وكذا إلى تحرر وسائل التواصل الاجتماعي من الرقابة الحكومية وغير الخاضعة للتحقيق المني وغير الآبهة بتوخي الحقيقة في ظل فضاء تواصل شبي يتجاوز الهرمية... وهو في نفس الوقت مؤات لمخاطبة الغرائز ونشر الأكاذيب فهو سلاح ذوا حدين بقدر ما يتيح مجالاً للحرية للوصول إلى المعلومة والتعبير عن الرأي بقدر ما يعتبر ساحة لنشر الأكاذيب وتحويل المزاج إلى رأي".²⁸

7- الأهمية المتزايدة للقضايا الاجتماعية والثقافية: هي أيضا مفتاح للعديد من المشكلات الأوسع نطاقا التي تواجه الديمقراطيات الآن في أوروبا وخارجها هذه القضايا تمس مسائل الأخلاق والهوية²⁹، وتستغلها الشعبوية لتبين عجز الديمقراطية ونخبها ومؤسساتها عن معالجة تلك المسائل، خاصة أنها اليوم شكلت استقطابا حادا بين السكان الأصليين والمهاجرين أو اللاجئين في الكثير من دول العالم خاصة أوروبا وأمريكا.

8- انتشار القيم ما بعد المادية: مثل التعبير عن الذات وحماية البيئة والعالمية والحرية الجنسية والمساواة بين الجنسين التي اكتسبت مكانة بارزة جديدة في أغلب المجتمعات خاصة المجتمعات الغربية، واعتبر النخبون الذين يحملون مثل هذه القيم أنفسهم من اليسار، إلا أن اليسار عرف تراجعاً بسبب ضعف التنظيم الحزبي والصراعات الداخلية وفضائح الفساد خاصة في أوروبا الشرقية³⁰ وهو ما جعلهم يلتفون باتجاه الأحزاب الشعبوية.

زاد عدد الشعبويين في السلطة في جميع أنحاء العالم خمسة أضعاف بشكل ملحوظ من أربعة إلى 20، في حين أن الشعبوية كانت موجودة في الأساس في الديمقراطيات الناشئة، فإن الشعبويين يكتسبون القوة بشكل متزايد في البلدان ذات الأهمية النظامية والديمقراطيات العريقة، وقد كانت الشعبوية المناهضة للمؤسسة هي الأكثر انتشاراً، لكن الشعبوية الثقافية هي الآن الشكل الأكثر شيوعاً للشعبوية في جميع أنحاء العالم²⁶، ويعود ذلك إلى تسييس قضايا الهجرة والهوية وكل الظواهر ذات البعد الثقافي، ورجع صعود الشعبوية إلى عدد من الأسباب الهيكلية تتمثل فيما يلي:

1- صعود النيوليبرالية كعقيدة سياسية تعزز رؤية الحد الأدنى للمجال العام والتي أثرت سلباً على الديمقراطية: نتيجة ابتعاد هذه الأخيرة عن "شرعية الأداء مع استمرار العجز في توفير الرخاء والرفاهية والمساواة والعدالة والنظام الداخلي مما زاد من احتمالات الفشل الديمقراطي"²⁷.

2- التغيرات الثقافية والديموغرافية السريعة: وما أنتجته من ضغوط على الحكومات، وهو ما عزز أيضاً من زيادة شكل الشعبوية الثقافية خاصة في أوروبا وأمريكا بالمقارنة مع الشعبوية الاجتماعية-الاقتصادية والشعبوية المناهضة للمؤسسة.

3- ركود مستويات المعيشة للناس العاديين في أغلب دول العالم: خاصة بعد الأزمة الاقتصادية سنة 2008 وقد ازداد هذا الركود بسبب جائحة كوفيد19 الذي شمل كل دول العالم.

4- مشكلة توزيع الثروة وعجز الحكومات عن وقف الاستقطاب الحاد بين الأثرياء والفقراء: هي المشكلة الحقيقية التي تسببت فيها السياسات النيولبرالية مزيد من الريح والدخول تنخفض للطبقة الوسطى وفشل الحكومات الديمقراطية في تنظيم المجتمع على أسس أكثر عدلاً مع استمرار تراجع المكاسب الاجتماعية وتركيز الثروة لدى فئات صغيرة وغياب آليات لاعادة توزيعها وهو ما دفع الحكومات إلى توجيه المجتمع نحو قضايا أخرى كالهوية والمهاجرين والأرهاب.

5- الأحداث السياسية الفاصلة في السنوات الأخيرة والتي أثرت في تزايد أهمية الشعبوية: والتي تتمثل في انتخاب الرئيس دونالد ترامب في الولايات المتحدة (قائد شعبي

تؤثر هذه العوامل والتطورات على كيفية فهمنا للسياسة الديمقراطية بما في ذلك نجاحاتها وإخفاقاتها وأعراض خللها³¹ التي تم استغلالها من طرف الشعبوية للصعود كتوجه ينبغي انقاذ الشعوب من اخفاقات الديمقراطية حكاما ونخباً ومؤسسات حسيم، إلا أن تأثير مختلف العوامل السابقة الذكر تختلف من منطقة أخرى حسب أكثر العوامل تأثيراً في تراجع الديمقراطية أو حتى اخفاقاتها لذا فتلك العوامل تختلف حدود تأثيرها من منطقة لأخرى فمثلاً "يعتبر الفساد والفسل في توزيع الخدمات العامة أهم سبب لصعود الشعبوية في دول أمريكا اللاتينية"³²، طبعاً هذا الطرح للشعبيون بخصوص اخفاقات الديمقراطية يصدق في الكثير من جوانبه ويمكن استغلاله من طرف الحكومات الديمقراطية في معالجة اخفاقاتها³³ فهو بمثابة تنبيه إلى مختلف العيوب والإخفاقات مما يستدعي معالجتها وهنا تكمن فائدة الشعبوية للديمقراطية، ولكن في اطار عقد المقارنات بين اسباب تراجع الديمقراطية واسباب صعود الشعبوية وبالنظر الى اللبس والتعقيد والشك الذي يسود المجتمعات في الدولة القومية الواحدة يجعل المرأ يتسائل "أي الوجيين هو الحقيقة وأيهما القناع"³⁴ الديمقراطية التي اخفقت أم الشعبوية التي تخاطب الشعب مباشرة، الا يمكن للديمقراطية ان تتعايش مع الشعبوية والعكس ممكن لأنه يمكن لكلاهما أن يكون موجودا.

المحور الثالث: مخاطر صعود الشعبوية على استقرار

الديمقراطية

يأتي الاهتمام بدراسة آثار الشعبوية كظاهرة في سياق ازدياد استياء المواطنين من الديمقراطية ومن حكوماتهم في أغلب دول العالم على اعتبار أن المؤسسات السياسية الديمقراطية وحتى الدكتاتوريات غير قادرة على الاستجابة لاحتياجاتهم ومطالبهم وهو ما نتج عنه دعمهم للشعبوية كرد فعل لدعم الحركات المعارضة مما ساهم في صعود اليمين الشعبوي في جميع أنحاء أوروبا وهنا تبرز اشكالية الخطر الذي شكله أو قد يشكله صعود الشعبوية، فهذه الأخيرة بنت جاذبيتها على عيوب الديمقراطية، إلا أن آراء الأكاديميين تراوحت بين من "يرى في الشعبوية تهديد لاستقرار الديمقراطية باعتبارها نوع جديد من الفاشية وبين من يراها علامة على المرونة الديمقراطية لتصحيحها وجعل الأنظمة السياسية أكثر ديمقراطية، ضمن هذا الاطار تبرز

قاعدة البيانات العالمية التي تحمل عنوان "الشعبوية في السلطة 1990-2018" التي تقيس تأثير الحكومات الشعبوية السابقة على الديمقراطية³⁵، وهنا يتم الفصل بين حدود تأثير الشعبوية في الديمقراطيات الراسخة أي العريقة وتأثيرها على الديمقراطيات الناشئة من خلال ثلاث جوانب من المؤسسات الديمقراطية وهي: "جودة الديمقراطية على نطاق واسع والضوابط والتوازنات على السلطة التنفيذية والمشاركة السياسية ووجدت أن الحكم الشعبوي سواء من اليمين أو اليسار له تأثير سلبي للغاية على الأنظمة السياسية ويؤدي إلى خطر كبير على تآكل الديمقراطية"³⁶، وأن هذا التآكل للديمقراطية "يمكن احتوائه من طرف الديمقراطيات الراسخة في حين قد تصل حدود تأثير الشعبوية إلى تهديد بقاء الأنظمة الديمقراطية في الديمقراطيات الوليدة خاصة تلك التي تحولت من نظام سلطوي لا يزال في التطور تدريجياً باتجاه الديمقراطية"³⁷ وضمن هذا الاطار يقول باحثون في جامعة ستانفورد Stanford scholars "إن الشعبوية مشكلة سياسية تعرض الديمقراطية للخطر ويجمع العديد من الباحثين وعلى رأسهم الباحثة في العلوم السياسية بجامعة ستانفورد أنا جريمالا بوس Grzymala-Busse والمؤلفون المشاركون في الورقة البحثية "الشعبوية مشكلة سياسية تهدد الديمقراطية" ومن بينهم مدير معهد Freeman Spogli للدراسات الدولية (FSI) مايكل ماكفول Michael McFaul، وعلماء السياسة فرانسيس فوكوياما وديدي كيو - اري Francis Fukuyama and Didi Kuo – argue بأن الشعبوية هي مشكلة سياسية تتطلب حلولاً سياسية³⁸ ويمكن حصر تهديدات الشعبوية للديمقراطية من خلال ما يلي:

- فشل الأحزاب السياسية السائدة في معالجة إيديولوجية سريعة الانتشار تهدف إلى زرع عدم ثقة الحكومة واستبعاد الأشخاص المهمشين مما يعرض الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم للخطر، مثلاً تدهور الأحزاب اليسارية التقليدية في أوروبا الغربية وتراجع التأييد للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الانتخابات الفرنسية والهولندية لسنة 2017 وفي الانتخابات البرلمانية الألمانية سنة 2018 وفي الدول الاسكندنافية التي كانت معقلاً للديمقراطية الاجتماعية، واليوم تناضل أحزاب يسار الوسط للحفاظ على 25% إلى 30% من نصيبها ضمن

أو إعادة كتابة دساتير بلدانهم، والعديد من هذه التغييرات توسع حدود الفترة أو تضعف الضوابط المفروضة على السلطة التنفيذية.

-إن هجمات الشعبويين على سيادة القانون تفتح الطريق أمام المزيد من الفساد: 40% من القادة الشعبويين متهمون بالفساد.

-مهاجم الشعبويون الحقوق الفردية إذ اتخفص حرية الصحافة بنحو 7 % والحرية المدنية بنسبة 8 % والحقوق السياسية بنسبة 13 %.

-الركود الديمقراطي الذي يهدد بإعادة قضية الحرية وتقرير المصير إلى الورا لعقود عديدة

-اكتسب القادة الشعبويون قوة هائلة في فترة زمنية قصيرة للغاية⁴²، وهو ما يسرع من انتشار الشعبوية كظاهرة تهدد الديمقراطية خاصة الديمقراطيات الحديثة، في حين يمكن للديمقراطيات الراسخة والعريقة استيعاب الشعبوية من خلال التقليل من تأثيراتها خاضة ضمن الأحزاب الشعبوية التي يجب احتوائها أو تهيمشها أو التحالف معها والتقليل من توجهها ذوا الأثر السلبي على المؤسسات الديمقراطية.

خاتمة:

تعرف الديمقراطية تراجعاً من حيث جودة نوعيتها ومؤثراتها منذ العشرية الأخيرة من القرن 20 خاصة منذ سنة 2006 حسب منظمة فريدم هاوس، مقابل ذلك تشهد الشعبوية صعوداً على أخفاقات الديمقراطية وهو ما دفعنا إلى البحث في المقارنات التي يمكن عقدها بين أسباب تراجع الديمقراطية كحواجز لصعود الشعبوية خاصة في ظل تظافر مجمل التحولات والسياقات الداخلية والخارجية التي استغلها الشعبويون في كسب الشرعية والوصول إلى السلطة، وضمن هذا الإطار تم التوصل من خلال محاولة فهم مدى خطورة صعود الشعبوية وانتشارها على استقرار الأنظمة الديمقراطية ومدى امكانية تهديد الشعبوية لبقاء الديمقراطية إلى ما يلي:

-أن هناك ارتباطاً أساسياً بين أخفاقات الديمقراطية التي عززت صعود الشعبوية من جهة، من جهة ثانية ركزت الشعبوية على استغلال مخاوف الشعوب المرتبطة بالهوية وتغذيتها من خلال خطاب الأزمة.

مختلف المؤسسات، والوضع اسوء بالنسبة لهذه الأحزاب في أوروبا الوسطى والشرقية³⁹.

-إن صعود الشعبوية وهو حجة سياسية تضع الناس العاديين ضد النخبة الحكومية الفاسدة فحسب أنا جريمالا بوس Grzymala-Busse إذا استمر الخطاب الشعبوي في السيطرة فإن شكاوى الشعبويين من إخفاقات الحكومة ليست عديمة الأساس⁴⁰، ففي أغلب الدول فشلت الحكومات في الاستجابة للهجرة والتجارة الحرة والتعاون الدولي وقضايا التغيرات المناخية والبيئة والتقدم التكنولوجي والتهديدات التي يشكلونها، بالمقابل فإن الحلول التي تقدمها الشعبوية غامضة ولا تعكس احتياجات ومطالب الجمهور الذي يتم توجيهه عن طريق خطاب الأزمة. يشوه القادة الشعبويون المؤسسات والوظائف الرسمية مما يساهم في تقويض الديمقراطية وتفريغها من محتواها باعتبارها ممثلة للشعب خاصة في ظل ما تبثه الشعبوية من انقسام ضمن أفراد الشعب الواحد خاصة ضمن الشعبوية الثقافية، كما أنها ترى أن مختلف المؤسسات التمثيلية التي تعمل كواسطة بين الحكومات والشعب في مختلف الأنظمة لا حاجة لها باعتبار القادة الشعبويين يتوجهون إلى شعوبهم مباشرة.

-إن الخطاب الشعبوي يضر بالحكم الديمقراطي لأنه قائم على تشجيع الانقسامات الاجتماعية على أسس الهوية والانتماء، "استناداً إلى مقولة طهارة الشعب وفساد النخب والتركيز على الاداة الشعبية العامة كأساس للديمقراطية"⁴¹.

وقد توصلت قاعدة البيانات الشعبويون في السلطة إلى ما يلي:

-يستمر الشعبويون لفترة أطول في المنصب ضعف مدة بقاء القادة المنتخبين ديمقراطياً، وغالباً ما يترك الشعبويون مناصبهم في ظروف مأساوية فقط 34 % من القادة الشعبويين يتركون مناصبهم بعد انتخابات حرة ونزيهة.

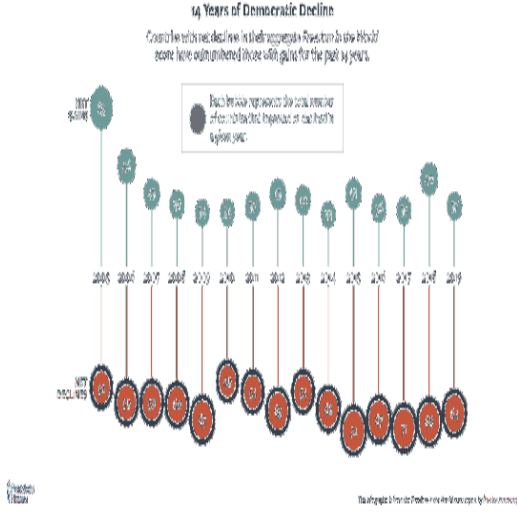
-من المرجح أن يدمر الشعبويون الديمقراطية إذ تسبب 23 % من الشعبويين في تراجع ديمقراطي كبير مقارنة بـ 6 % من القادة غير الشعبويين المنتخبين ديمقراطياً (الحاق الضرر بالمؤسسات الديمقراطية).

-يقوض الشعبويون الضوابط والتوازنات على السلطة التنفيذية. يقوم أكثر من 50 % من القادة الشعبويين بتعديل

نموذج جديد من حكومات شعبية-ديمقراطية أم ستنزلق باتجاه الفاشية؟

رابعاً- الأشكال والجدوال:

الشكل (1): مخطط تآكل الديمقراطية في العالم



Freedom House

Freedom House

Reference :

<https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2020/leaderless-struggle-democracy>

الشكل (2): خريطة الحرية في العالم سنة 2020



Reference : Freedom in the World 2020 Map,

https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-03/FIW_2020_Map.JPG_RGB.jpg

الشكل (3): مخطط تدهور مؤشرات جودة الديمقراطية في الديمقراطيات العربية (الولايات المتحدة)

-تشارك مجموعة من العوامل خاصة منها الاقتصادية وتبعات النيوليبرالية من مشاكل اقتصادية منها عدم عدالة توزيع الثروة في زيادة الهوة والاستقطاب بين الطبقتين الثرية والوسطى وتبعات العولمة وسياسات التقشف وغيرها من الآثار التي ساهمت في جعل الشعوب تفقد الثقة في حكوماتها الديمقراطية.

-استغل الشعبويون ما يشهده العالم من خوف سائل (على حد تعبير زيغمونوت باومان) في كسب المزيد من المؤيدين الساخطين على النخب الحاكمة كالتفاوت الاقتصادي الهائل وانعدام الأمن فضلا عن الاضطراب الاجتماعي منذ الأزمة المالية لسنة 2008.

تهدد الشعبوية استقرار الديمقراطية من خلال تهديد مؤسساتها التي لا يعترف الشعبويون بها وبتمثيلها وهذا ما يشكل خطرا على استقرار الديمقراطية في ظل تعزيز الشعبوية للانقسامات الاجتماعية، إلا أن ذلك التهديد لا يرقى إلى حد تهديد وجود الديمقراطية ولكنه يؤثر بشكل سلبي على نوعية الديمقراطية وان كان ذلك يخضع لمدى نضج الديمقراطية في كل دولة، بحيث يمكن للديمقراطيات الراسخة احتواء صعود الشعبوية في حين يزداد تهديد الشعبوية لبقاء واستمرار الديمقراطية في الديمقراطيات الناشئة وهنا لا بد من التأكيد على ان الشعبوية لا تهدد الديمقراطية كسبيل للوصول الى السلطة بقدر تهديدها لمختلف مظاهرها ومؤسساتها وهو ما قد يساهم في افراغ الديمقراطية من محتواها ولعل ذلك ايضا يشكل تفسير لتراجع الديمقراطية أين وصل قادة أو احزاب شعبية إلى السلطة، وهذا ما يؤكد على التداخل العلاني بين تراجع مؤشرات جودة الديمقراطية وصعود الشعبوية.

ومع ذلك فانه يمكن للديمقراطية أن تستعيد مكانتها من خلال تخفف الضغوط والعواقب الخطيرة للرأسمالية المتوحشة وتعزز النمو والمساواة والتحول باتجاه الديمقراطية الاجتماعية، مما سيمكنها من استعادة التأييد الشعبي وثقة الشعوب في تحقيق الحكومات لارادتهم وخدمتها للصالح العام والاستفادة من الشعبوية في مواجهة النقائص التي تبني عليها الشعبوية جاذبيتها، إلا أن القدرة على حساب التكاليف والعواقب صعبة جدا ضمن هذا الاطار، ويبقى التساؤل الأساسي هل ستحصد الشعبوية مستقبلا كل مكاسب الديمقراطية وتستخدمها ضمن

المصدر: الباحث انطلاقاً من المعلومات الواردة في تقرير

شعبيون في السلطة حول العالم

قائمة المراجع:

• **الكتب:**

-بارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية،

تر: أحمد محمود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.

-برتران بادي ودومينيك فيدال، أوضاع العالم، 2019: عودة

الشعبيات، تر: نصيرة مروة، مؤسسة الفكر العربي بيروت،

2019.

-جان نيدرلين بيترس، العولمة والثقافة المزيج الكوني، تر: خالد

كسروي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.

-زيجمونت باومان، الخوف السائل، تر: حجاج أبو جبر، الشبكة

العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017.

-زيجمونت باومان، الحداثة والهولوكست، تر: حجاج أبو جبر

ودينا رمضان، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2014.

-صموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في

القرن 20، تر: عبد الوهاب غلوب، دار سعاد الصباح، الكويت،

1993.

-مراد هوفمان، جواء الذات...والأدمغة المستعمرة، تر: عادل

المعلم، نشات جعفر، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2011.

• **المقالات:**

-سعد الصديقي، الشعبوية ابعادها وتأثيراتها السياسية، مجلة

ذوات، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 47، 2018.

-عزمي بشار، الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية، سياسات

عربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، العدد 40،

سبتمبر 2019.

• **مواقع الانترنت:**

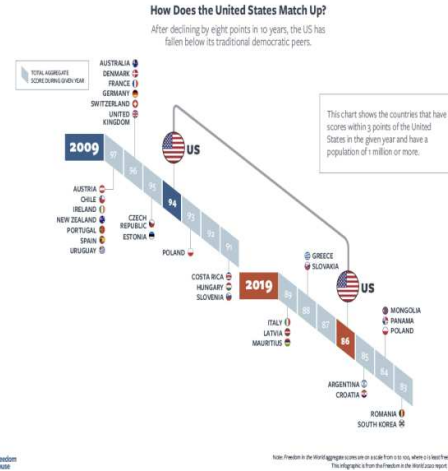
-Jordan Kyle Limor Gultchin , and authors, Populists in Power Around the World, 7th November 2018 , Global Challenges, [https://institute.global/policy/populists-power-around-world#appendix:-methodology\(5-11-2020, 15:20h\)](https://institute.global/policy/populists-power-around-world#appendix:-methodology(5-11-2020, 15:20h))

-Melissa de Witte, Populism is a political problem that is putting democracy at risk, Stanford News, march11, 2020

<https://news.stanford.edu/2020/03/11/populism-jeopardizes-democracies-around-world/>, (4-01-2020, 11:10h)

-Sarah Repucci, Freedom in the World 2020A Leaderless Struggle for Democracy, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2020/leaderless-struggle-democracy>. (8-12-2020, 15:40h)

-Selen A. Ercan and Jean-Paul Gagnon, Democratic Theory Volume 1, Issue 2, Winter 2014: 1–10, The Crisis of Democracy: Which Crisis? Which



Reference :

Sarah

Repucci,

<https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2020/leaderless-struggle-democracy>

الجدول (1): أنواع الشعبوية سماتها وموضوعاتها

الشعبوية المناهضة للمؤسسة	الشعبوية الاجتماعية- الاقتصادية	الشعبوية الثقافية	
وهم ضحايا مجتهدون وصادقون لدولة تديرها مصالح خاصة	الأعضاء الزمهيون والعاملون بجد في الطبقة العاملة ، والذين قد يتجاوزون الحدود الوطنية	الأصليون في الدولة القومية	أفراد الشعب
الخب السياسية التي تمثل النظام السابق	الخب العالمية. الشركات الكبرى، وأصحاب رؤوس الأموال، والقوى الأجنبية أو "الإمبريالية" التي تدعم نظاماً رأسمالياً دولياً	المجرمون والأقليات العرقية والدينية والخب العالمية	غير المواطنين الآخرين
تطهير الدولة من الفساد وقيادة قوية لتعزيز الاصلاحات	مناهضة للرأسمالية وتضامن الطبقة العاملة ومصالح الأعمال الأجنبية كأعداء وغالبا ما ينضمون إلى معاداة أمريكا	التركيز على التقاليد الدينية والقانون والنظام والسيادة والوطنية والمهاجرين كأعداء	الموضوعات الرئيسية

-Wolfgang Merkel, Is There a Crisis of Democracy?, Democratic Theory, Volume 1, Issue 2, Winter 2014: 11-25, https://projects.iq.harvard.edu/files/mobilized_contention/files/democratic_theory_merkel_2014.pdf (25-12-2020, 13:20h)

. الهوامش:

Democracy?, <https://www.researchgate.net/publication/277691269> (8-12-2020,09:30h)
-Sheri Berman Maria Snegovaya, Populism and the Decline of Social Democracy, volume30, issue3, p5-19, July 2019, July 2019, [https://www.journalofdemocracy.org/articles/populism-and-the-decline-of-social-democracy/\(15-1-2020, 11:10h\)](https://www.journalofdemocracy.org/articles/populism-and-the-decline-of-social-democracy/(15-1-2020, 11:10h))
-The Global State of Democracy Indices, 2017 International IDEA, <https://www.idea.int/gsod-indices/about>. (1-12-2020, 19:50h)

¹ The Global State of Democracy Indices, 2017 International IDEA, <https://www.idea.int/gsod-indices/about>. (1-12-2020, 19:50h)

* يمكن الاطلاع أكثر حول ازمة الديمقراطية بالعودة إلى النقاش التقليدي من خلال كتابات أليكسيس دي توكفيل وكارل ماركس وماكس وير. Alexis de Tocqueville, Karl Marx, Max Weber, وعاد النقاش من جديد منذ سبعينيات القرن 20 مع يورغن هابرماس Jürgen Habermas وكلاوس أوف إي Claus Offe. واكتسب النقاش توجها جديدا مع بداية القرن 21 مع نيو سمثان شانتل موف Neo-Schmittian Chantal Mouffe ووكولين كروش Colin Crouch مما عجل النقاش على مستوى أوروبا حول "ما بعد الديمقراطية".

² بارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، تر: أحمد محمود، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 474.

³ Sarah Repucci Freedom in the World 2020A Leaderless Struggle for Democracy, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2020/leaderless-struggle-democracy>. (8-12-2020, 15:40h)

⁴ Selen A. Ercan and Jean-Paul Gagnon, Democratic Theory Volume 1, Issue 2, Winter 2014: 1-10, The Crisis of Democracy: Which Crisis? Which Democracy? P4, <https://www.researchgate.net/publication/277691269>, (8-12-2020,09:30h)

⁵ Sarah Repucci, op cit.

⁶ Loc cit.

⁷ صموئيل هنتغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في القرن 20، تر: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 377.

⁸ زيجمونت باومان، الخوف السائل، تر: حجاج ابو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017، ص 20.

⁹ نفس المرجع، ص 26.

¹⁰ عزمي بشارة، الشعبية والأزمة الدائمة للديمقراطية، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، العدد 40، ص 7-34، سبتمبر 2019، <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue040/Documents/Siyassat40-2019-Bishara.pdf>. ص 16.

¹¹ Sheri Berman Maria Snegovaya, Populism and the Decline of Social Democracy, volume30, issue3, 5-19, July 2019, p5, [https://www.journalofdemocracy.org/articles/populism-and-the-decline-of-social-democracy/\(15-1-2020, 11:10h\)](https://www.journalofdemocracy.org/articles/populism-and-the-decline-of-social-democracy/(15-1-2020, 11:10h)).

¹² Selen A. Ercan and Jean-Paul Gagnon, op cit, p2.

¹³ Wolfgang Merkel, Is There a Crisis of Democracy?, Democratic Theory, Volume 1, Issue 2, Winter 2014: 11-25, p15, https://projects.iq.harvard.edu/files/mobilized_contention/files/democratic_theory_merkel_2014.pdf (25-12-2020, 13:20h)/

¹⁴ Ibid, p22.

¹⁵ مراد هوفمان، جواء الذات... والأدمنة المستعمرة، تر: عادل المعلم، نشات جعفر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص 7.

¹⁶ - برتران بادى ودومينيك فيدال، أوضاع العالم. 2019: عودة الشعبويات، تر: نصيرة مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2019، ص 17-18.

¹⁷ Jordan Kyle Limor Gultchin, and others, Populists in Power Around the World, 7th November 2018, Global Challenges, [https://institute.global/policy/populists-power-around-world#appendix:-methodology\(5-11-2020, 15:20h\)](https://institute.global/policy/populists-power-around-world#appendix:-methodology(5-11-2020, 15:20h))

¹⁸ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 8.

¹⁹ Jordan Kyle Limor Gultchin and others, op cit.

²⁰ Loc cit.

- ²¹ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص8
- ²² جان نيدرفين بيترس، العولمة والثقافة المزيج الكوني، تر: خالد كسروي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص60
- ²³ Sarah Repucci, op cit.
- ²⁴ Jordan Kyle Limor Gultchin and others, op cit
- ²⁵ - سعد الصديقي، الشعبية ابعادها وتأثيراتها السياسية، مجلة ذوات، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 47، ص ص 72-87، 2018، ص80.
- ²⁶ Sarah Repucci, op cit.
- ²⁷ - صموئيل هونغتون، مرجع سابق، ص381.
- ²⁸ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص22.
- ²⁹ Sheri Berman Maria Snegovayam , op cit, p26
- ³⁰ Loc cit.
- ³¹ Selen A. Ercan and Jean-Paul Gagnon, op cit, P5
- ³² سعد الصديقي، مرجع سابق، ص 77
- ³³ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص25.
- ³⁴ زيجمونت باومان، الحداثة والهولوكست، تر: حجاج ابو جبر ودينا رمضان، دار الكتب المصرية، القاهرة ، 2014، ص58.
- ³⁵ 46 من القادة الشعبويين أو الأحزاب السياسية التي تولت مناصب تنفيذية في 33 دولة ديمقراطية بين عامي 1990 و 2018.. لشعويين: ما هو تأثيرهم على المؤسسات السياسية؟ الافتراض الأساسي لعلماء السياسة الذين يعتقدون أنهم حددوا تهديدًا للديمقراطية هو أن الشعبويين يميلون إلى تآكل قواعد ومعايير الأنظمة السياسية القائمة لدرجة أنهم يلحقون ضررًا حقيقيًا بالديمقراطية الليبرالية. على النقيض من ذلك ، فإن الافتراض المركزي لعلماء السياسة الذين يعتقدون أن التهديد الحالي للديمقراطية مبالغ فيه ، أو أن الشعبويين قد يكون لهم في الواقع تأثير مفيد على النظام السياسي.
- ³⁶ Jordan Kyle Yascha Mounk and others, op cit.
- ³⁷ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص8
- ³⁸ Melissa de Witte, Populism is a political problem that is putting democracy at risk, Stanford News, march 11, 2020
[https://news.stanford.edu/2020/03/11/populism-jeopardizes-democracies-around-world/\(4-01-2020, 11:10h\)](https://news.stanford.edu/2020/03/11/populism-jeopardizes-democracies-around-world/(4-01-2020, 11:10h))
- ³⁹ Sheri Berman Maria Snegovaya, op cit, P5.
- ⁴⁰ Loc cit.
- ⁴¹ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص25.
- ⁴² Jordan Kyle Yascha Mounk and others, op cit.